

## الشَّوْطُ الْأَخِيرُ فِي رِحْلَةِ السَّلَامِ

كان أول إنجاز مهمّ حقّقه الحكومة الأولى في العهد الجديد على صعيد مسيرة الوفاق والسلام التي انطلقت من الطائف، إحالة مشروع قانون دستوري على مجلس النواب بالتعديلات الدستورية التي قضت بها وثيقة الوفاق الوطني في باب الإصلاح السياسي.

كان من الطبيعي أن تكون فاتحة المسيرة إنهاء ظروف الاقتتال وفتح المناطق بعضها على بعضها الآخر بإزالة مظاهر الحرب والانقسام. وفي مقدمها خطوط المواجهة أو خطوط التماس.

كانت حالة التمرد التي يتصدرها القائد السابق للجيش تشكل عائقاً أساسياً في وجه المسيرة برمتها. فقد كانت تجسّد تحدياً سافراً ومباشراً للمسيرة، إذ كانت، في لغة الحرب، بمثابة المتراس الذي تتحصّن وراءه عوامل التمزّق التي تولّدت عن المحنة، وكذلك المصالح المرتبطة بظروف الأزمة. وما كان بالإمكان قطع شوط بعيد على طريق الوفاق والسلام ما دام هذا التحدي قائماً.

فضلاً عن أن استمرار حالة التمرد كان مبعثاً لمشاكل ومشاكل يومية كثيرة، من مثل احتمال عودة التفجّر الأمني في كل لحظة وتعثر حركة التموين بين المناطق وتعطل مرافق الخدمات العامة وصعوبات التنقل أمام

المواطنين، فإن استمرار حالة التمرد كان شاهداً ساطعاً على عدم استتباب الأمر للدولة اللبنانية وتصدّع وحدة المجتمع وبالتالي اهتزاز مصداقية المسيرة برمتها.

منذ الجلسة الأولى لحكومة الوفاق الوطني، والتي انعقدت في بلدة شتورا، في البقاع، اقترحتُ على مجلس الوزراء تشكيل لجنة وزارية لوضع مشروع قانون التعديلات الدستورية التي قضت بها وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف). فتدخل وزير العدل، النائب إدمون رزق، بالقول أن لا حاجة لتشكيل لجنة وزارية لهذا الغرض، وتطوع، بصفته وزيراً للعدل، بأن يضع المشروع هو مستعيناً بلجنة من كبار القانونيين في وزارته. فوافق مجلس الوزراء على الاقتراح.

ولكن الوزير لم يستطع أن ينجز المشروع سريعاً لوجود بعض كبار الخبراء القانونيين في المنطقة الشرقية الخاضعة لسطوة القائد السابق للجيش، الأمر الذي جعل التنقل بين المنطقتين عسيراً كما جعل بعض هؤلاء يتهيب المشاركة في لجنة يشكلها الوزير في حين كان صاحب السطوة في المنطقة التي يقطنونها يعترض على الإصلاحات المطلوبة بموجب اتفاق الطائف ويعارض حتى وجود الحكومة انطلاقاً من طعنه بشرعية مجلس النواب ورئيس الجمهورية. فهو لم يكن يعترف بغير شرعيته المزعومة.

وبعد مدة من الزمن أنجز وزير العدل مشروعه وسلمني نسخة منه. فوضعتُ ملاحظاتي على نصوصه، مستعيناً بصديقي القاضي في مجلس شورى الدولة الدكتور خالد قباني. وأرسلتُ تلك الملاحظات في مرحلة أولى إلى وزير العدل وإلى رئيس الجمهورية.

تريثتُ فترة من الزمن ثم وزّعتُ مشروع الوزير وملاحظاتي التفصيلية حوله على الوزراء كافة، ولم ألبث أن أدرجتُ موضوع الإصلاحات الدستورية على رأس جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٠/٣/٩، ولكن مجلس الوزراء لم يكن مستعداً لمناقشة المشروع في تلك الجلسة، التي كان جدول أعمالها حافلاً بالمشاريع المتفرقة، وطلب

تعيين جلسة خاصة لبحث الموضوع. فحددنا موعداً لهذه الجلسة بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٨.

وقبل حلول موعد الجلسة المخصصة لبحث الإصلاحات الدستورية، استعنت بالقاضي الدكتور قباني على وضع صيغة مشروع متكامل للتعديلات الدستورية كي يتسنى لمجلس الوزراء بحثه، وقد تم ذلك. فالتأم مجلس الوزراء في جلستين خاصتين، الأولى بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٨ والثانية بتاريخ ١٩٩٠/٤/٤، وأنجز المشروع في شكله النهائي بعد مناقشات طويلة ومضنية وإنما ببناء، وأحاله على مجلس النواب بتاريخ ١٩٩٠/٤/٣٠. وقد استبعدت من المشروع المحال، بناءً على إلحاح بعض الوزراء، المقدمة الموضوعية للدستور في المشروع. أما الحجة المدلى بها لاستبعاد هذه المقدمة فكانت عدم الحاجة فعلياً إليها، باعتبار أنها تنص على مبادئ عامة سيبقى الالتزام بها قائماً في أي حال بموجب وثيقة الوفاق الوطني، التي لا تلغيها التعديلات الدستورية عند إقرارها، هذا في حين أن الإبقاء على المقدمة يمكن أن يستثير جدلاً عقيماً في مجلس النواب، لن يكون منه سوى تعطيل عملية إقرار المشروع. ولكن مجلس النواب عاد فضمَّ المقدمة إلى المشروع بموافقة الحكومة بعدما أدخل على نصّها تعديلاً طفيفاً، وصدر القانون بالتعديلات الدستورية في ١٩٩٠/٩/٢١، بعد ثلاثين يوماً من إقراره في مجلس النواب، مقترناً بتوقيع رئيس الجمهورية.

لم يكن ثمة سبب لتأخير إصدار القانون ثلاثين يوماً، وهي المدة القصوى التي أجازها الدستور لإصدار أي قانون، سوى ربما حاجة رئيس الجمهورية لإجراء اتصالاته مع القيادات السياسية والروحية التي كانت تناصب اتفاق الطائف العداء الشديد، سعياً لتحبيدها أو ضمان تأييدها للقانون الدستوري.

وكان رئيس الجمهورية موفقاً في تغطية التأخير بتنظيم احتفال إعلامي لعملية التوقيع على القانون، ضمَّنه كلمة موجهة إلى اللبنانيين من وحي المناسبة، فيما كان محاطاً على الجانبين برئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء.

وكان في مقدم الذين عارضوا المشروع بقوة النائب العميد ريمون إده من مكان إقامته في باريس. فانتقذني شخصياً لتوقيع القانون وإحالاته إلى رئيس الجمهورية، واتهمني باللاديمقراطية لإقدامي على هذه الخطوة.

جاء في تصريح العميد إده بتاريخ ٣١/٨/١٩٩٠:

«قرأت في الصحف أن رئيس الوزراء الدكتور سليم الحص وقع على قانون الإصلاحات الدستورية وأحاله على رئاسة الجمهورية كي يوقعه الرئيس الياس الهراوي وينشره في الجريدة الرسمية.

«على علمي أن الرئيس سليم الحص تلقى علومه في الجامعة الأميركية في بيروت، وأصبح في ما بعد أستاذاً في الجامعة يدرّس المال والاقتصاد، كما أصبح في ما بعد مستشاراً لوزير المال الكويتي (أمير الكويت) الشيخ جابر الأحمد وما زال كما قيل لي، فهو إذاً تلمذ على أيدي «الأميركان»، لذلك أستغرب عدم احترامه لأبسط مبادئ الديمقراطية، إذ كان من المفروض عليه ألا يوقع قانون التعديلات الدستورية الذي لم يصوّت عليه إلا ٤٨ نائباً، كما كان من المفروض عليه ألا يقبل بمبدأ تعيين النواب حتى ولو بطريقة استثنائية، لأن التعيين يتعارض مع الدستور اللبناني حتى المعدل حيث يقول: «إن لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية» ويقول: «إن الشعب اللبناني هو مصدر السلطات». ويقول أيضاً: «إن النظام قائم على مبدأ فصل السلطات». وعلى هذا الأساس أسأل الرئيس الحص: كيف يقبل دولته بمبدأ تعيين النواب خلافاً لهذه المبادئ؟ فلو أراد ممارسة الأصول الديمقراطية، فعليه أن يقترح على رئيس الجمهورية الياس الهراوي إعادة القانون إلى مجلس النواب لدراسته من جديد، طالما لم يصوت عليه إلا ٤٨ نائباً فقط الذين يمثلون أقل من نصف الشعب اللبناني، وهذا لا يجوز عندما يكون القانون هو قانون دستوري وله أهمية كبيرة وأساسية.

«إنني آمل من رئيس الجمهورية الياس الهراوي أن يعيد هذا القانون إلى مجلس النواب إذا كان حقيقة مؤمناً بالنظام البرلماني الديمقراطي، وعليه ألا ينسى أن التاريخ يسجل كل شيء ولا يرحم إطلاقاً، إلا إذا اعتبر أنه

عندما يصبح المجلس النيابي مؤلفاً من ١٠٨ نواب ستنسحب إسرائيل من الجنوب، وستنسحب سوريا من كل الأراضي اللبنانية، وستحسن الليرة اللبنانية، وستعود الكهرباء والمياه وستزول الميليشيات وسيتوحد الجيش والمؤسسات».

وقد أجمت العميد إده على تصريحه برسالة بعثت بها إليه بتاريخ ١٩٩٠/٩/٤ بواسطة سفير لبنان في باريس. وقد جاء فيها:

«قرأت لك تصريحاً في الصحف الصادرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٣١ تستغرب فيه ما تسميه عدم احترامي لأبسط مبادئ الديمقراطية لتوقيعي على قانون الإصلاحات الدستورية الذي لم يصوّت عليه إلا ٤٨ نائباً الذي يتضمن إجازة بتعيين نواب لملء الشواغر والمقاعد المستحدثة. وتقول في تصريحك إنني كنت مستشاراً لأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد وما زلت. إليك الجواب:

أولاً: لم أكن يوماً ولست اليوم مستشاراً لأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد من قريب أو بعيد. فهل أنت ديمقراطي إذ تلقي الكلام جزافاً من غير التحقق من صحته؟ ثم ما علاقة هذا الكلام غير الصحيح بكوني أو عدم كوني ديمقراطياً؟

ثانياً: لك يا أستاذ إده وجهة نظر فيما يتعلق بالنصاب والأكثرية لإقرار تعديل دستوري، ولسواك وجهة نظر أخرى. ولأنني ديمقراطي فإنني أحترم وجهة نظرك ولا أسمح لنفسي كما يفعل سواي باتهامك أنك تفسر الدستور بما يخدم غرضاً سياسياً وهو الحؤول دون مرور الإصلاحات المتفق عليها في الطائف. ولكن بالله عليك قل لي: كيف لا أكون ديمقراطياً عندما أجاري ٤٨ نائباً وأكون ديمقراطياً إذا جاريتك وحدك؟

ثالثاً: إن ما ينطبق على النصاب والأكثرية ينطبق أيضاً على تعيين النواب لمرة واحدة لمواجهة حالة استثنائية، لأن هذا الأمر أيضاً اقترن بموافقة الأكثرية النيابية المطلوبة لتعديل الدستور. ثم إنني أسألك قياساً على سؤالك: إنك تتذرع بأن التعيين يتعارض مع النص الدستوري، فأين

النص الدستوري الذي يسمح مثلاً بتمديد ولاية مجلس النواب وقد كان من ذلك خمس مرات متتالية؟ وأنت قبلت بالتمديد مراعاة للظروف الاستثنائية، بدليل أنك واصلت الاحتفاظ بالصفة النيابية حتى بعد انتهاء ولاية المجلس الذي تم انتخابك إليه قبل ١٨ سنة، ولو أنك أنفقت أكثر من ثلثي هذه المدة في باريس.

إذا وجدت يا أستاذ إده في جوابي أي تعبير جارح، فإنني آسف لذلك، لأنني لا أقصد الإساءة. ولكن مستوى تهجمك عليّ فرض هذا المستوى من الوضوح في الرد».

(حاشية: في الواقع أنني قضيت أكثر من مدة سنتين من حياتي في الكويت ما بين ١٩٦٤ و ١٩٦٦، في إجازة من الجامعة الأميركية في بيروت حيث كنت أستاذاً، توليتُ خلالها مهمة الخبير المالي لدى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. وكان للصندوق مجلس إدارة يرأسه بحكم المنصب وزير مالية الكويت. وكان الشيخ جابر الأحمد الصباح، الذي أضحى فيما بعد أميراً للكويت، هو وزير المالية. ولكن ارتباطي كان بمدير عام الصندوق، السيد عبداللطيف يوسف الحمد، ولم تكن لي أية علاقة بالشيخ جابر ولم أكن في أي وقت من الأوقات مستشاراً له. في واقع الأمر إنني لم أتعرف إلى أمير الكويت شخصياً، ولم أجتمع به، إلا بعدما تسلمت رئاسة مجلس الوزراء في لبنان، فالتقيته بهذه الصفة. فتوطدت عرى الصداقة المجردة بيننا منذ ذلك الحين).

كانت إحالة المشروع الدستوري على مجلس النواب، كما سبقت الإشارة، أول خطوة مهمة تخطوها حكومة الوفاق الوطني على طريق تنفيذ مضمون وثيقة الوفاق الوطني. وكانت إنجازاً مشهوداً. فقد كانت محكماً ذا دلالة لاستمرار الالتزام باتفاق الطائف في جانب أساسي ومفصلي منه هو الإصلاح السياسي الذي يتوقف عليه، أكثر من أي جانب آخر منه، انتقال لبنان إلى حيز الجمهورية الثانية.

وبعد إحالة المشروع تجدد الحديث مع اللجنة العربية الثلاثية،

بخاصة من خلال موفدها إلى لبنان الأخضر الإبراهيمي، حول السبيل الممكن سلوكه لإنهاء حالة الانقسام. وقد وضعت اللجنة العربية أول صيغة لتصوّر كان يجري الحديث حوله للمعالجة المطلوبة من باب المصالحة الوطنية. ونشطت اللجنة في إجراء اتصالاتها مع الدول الكبرى والفاتيكان تمهيداً للخطوة. وعندما تسلمنا التصوّر المقترح في صيغة مكتوبة رسمياً كانت الفكرة قد اقترنت بدعم الدول العربية الثلاث وسوريا، كما كانت قد حظيت بتشجيع الدول الكبرى ولو بأشكال متفاوتة.

تناولنا المشروع أولاً بالدرس والمناقشة في اجتماعات تمهيدية جانبية داخل أوساط الحكم مع رئيس الجمهورية وبعض الوزراء. وتوّج هذا النشاط بعرض المشروع على مجلس الوزراء في جلسة عقدها بتاريخ ١١/٧/١٩٩٠ انتهت بعد نقاش مستفيض بإقرار الصيغة بعد إدخال تعديلات طفيفة على نصها لتعلن في بيان صدر عن مجلس الوزراء. وقد احتدم النقاش وحمي وطيسه عندما بلغ عبارة في المشروع تدعو العمداء إلى الانضمام لمسيرة الوفاق بكلمات وجد بعض الوزراء في حيادها طعناً لهم في كرامتهم وكبريائهم بعد كل الأذى الذي لحق بهم وأصاب البلاد والعباد من مواقفه وتصرفاته وتعتته. ولم يستطع مجلس الوزراء تجاوز هذا الاعتراض إلا بتعديل نص العبارة من دعوة القائد السابق للجيش إلى التزام مضمون البيان الذي وافق عليه مجلس الوزراء إلى دعوته «إلى إنهاء تمرده على الشرعية وخروجه على القانون والتزام مضمون هذا البيان».

هذه النعوت المضافة كانت هي الذريعة التي تذرع بها العمداء لشن حملة مضادة يبرر بها رفضه المبادرة، زاعماً أن القصد منها هو التنديد به واستفزازه، ولو أن الدعوة الموجهة إليه كانت جديدة لصيغت بغير تلك العبارة، حسب زعمه.

كانت مبادرة الحكومة هي بمثابة نداء موجه إلى فريقين معينين هما: القائد السابق للجيش العماد ميشال عون وقائد ميليشيا القوات اللبنانية سمير جعجع.

وفي هذا البيان - المبادرة اعلن مجلس الوزراء أن المسلّمات التي يتعين على كل الأطراف اللبنانيين اعتمادها للانضمام إلى مسيرة الوفاق والسلام، والمشاركة في حكومة الوفاق الوطني، هي:

أ - القبول الصريح بوثيقة الوفاق الوطني بكل بنودها...  
ب - الاعتراف بالشرعية والانضواء تحت سلطة المؤسسات الدستورية.

ج - الإفادة من الظروف الدولية الملائمة، ومن الدور العربي الداعم لمسيرة السلام، واعتبار العلاقات اللبنانية السورية، التي حددت وثيقة الوفاق الوطني إطارها العام، ركناً أساسياً في تعميم السلام وترسيخ الوفاق في لبنان، مما يستدعي قيام علاقات أخوية بين جميع الأطراف اللبنانيين وسوريا.

د - اعتبار المصالحة الوطنية بين جميع الأطراف اللبنانيين من المسلّمات الأساسية، وركناً مهماً في مسيرة الوفاق الوطني. ولوضع المصالحة الوطنية موضع التنفيذ لا يحق لأي فريق الادعاء باحتكار تمثيل طائفة أو منطقة جغرافية معينة، كما لا يحق لأي فريق المطالبة باستبعاد أي فريق آخر موافق على مضمون هذا البيان.

ومن أجل وضع وثيقة الوفاق الوطني موضع التطبيق وإنهاء حالة الانقسام... قرر مجلس الوزراء حسبما جاء في البيان - المبادرة:

أولاً: التمني على مجلس النواب إقرار مشروع قانون التعديلات الدستورية المحال إليه من قبل مجلس الوزراء...

ثانياً: دعوة القائد السابق للجيش إلى إنهاء تمرده على الشرعية وخروجه على القانون والتزام مضمون هذا البيان.

ثالثاً: دعوة جميع الضباط والعسكريين إلى الالتحاق بقائد الجيش العماد إميل لحود تحت طائلة فصل أي ضابط أو عنصر من القوات المسلحة اللبنانية في حال عدم امتثاله.

رابعاً: دعوة الأطراف المتقاتلين في إقليم التفاح إلى وقف الاقتتال فوراً والانسحاب من الإقليم . . .

خامساً: إن مجلس الوزراء يرى في المواقف التي أعلنتها «القوات اللبنانية» مؤخراً خطوة يجب استكمال تنفيذها باتخاذ خطوات عملية محددة .

وأخيراً لا آخراً: تقوم الدولة اللبنانية بمؤازرة اللجنة الثلاثية العربية والحكومة السورية بالعمل على تحقيق المصالحة الوطنية بين جميع الأطراف اللبنانيين .

كان هذا أهم ما جاء في البيان - المبادرة لمجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٠/٧/١١ .

وقد فتحت هذه المبادرة فرصة ثمينة جديدة، لا بل أخيرة، للتوصل إلى حل سلمي للأزمة العالقة. كان هدف المبادرة المصالحة الوطنية الناجزة. أما منطلقها فانضمام جميع أطراف النزاع إلى مسيرة السلام ومن ثم إلى حكومة الوفاق الوطني .

فكان أن سارعت «القوات اللبنانية» إلى إعلان استعدادها لتلبية النداء. أما القائد السابق للجيش فما كان منه، ويا للأسف الشديد، سوى تفويت هذه الفرصة الذهبية كما فوّت سابقاتها.

وبعد نحو أسبوعين، وتحديداً في ١٩٩٠/٧/٢٨، ناقش مجلس الوزراء تطورات الموقف، وسادت أجواء النقاش مشاعر الخيبة والاستهجان حيال سلبية الموقف الذي التزمه العماد عون، في مقابل شيء من الارتياح لإيجابية الموقف الذي بدر عن «القوات اللبنانية». وعندما طرح على بساط البحث سؤال حول كيفية التعاطي مع الفريقين، لم أتردد في التعليق قائلاً: «وهل يستوي الذين يتجاوبون والذين لا يتجاوبون»؟

وبنتيجة المناقشة عهد مجلس الوزراء إلى لجنة وزارية مؤلفة من الوزيرين ألبير منصور، وزير الدفاع الوطني، ومحسن دلول، وزير الزراعة (نظراً لمزايه وعلاقاته الواسعة التي تؤهله لقيادة حوار منفتح)، بمواصلة

الاتصال والحوار مع جميع الفرقاء ومتابعة مراحل تطبيق التدابير المقررة والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية، على أن تستعين بمن يلزم من المسؤولين العسكريين والمدنيين.

وقد قام الوزيران، منفردين أو مجتمعين، بنشاط واسع سعياً لإزالة الصعوبات من طريق مبادرة مجلس الوزراء الوفاقية. واجتمع أحدهما، هو محسن دلول، بالعماد ميشال عون في مقر السفير الفرنسي في محاولة أخيرة لجذبه إلى التجاوب مع المبادرة الحكومية. فكان على جاري عاداته سلبياً ولو أنه لم يقفل كل الأبواب في وجه احتمالات المتابعة. ولكن مواقفه وتصرفاته بعد ذلك لم تسمح بالمتابعة الجدية معه على هذا الصعيد.

بعد فترة من الزمن زارني صديق من المنطقة الشرقية موفداً من العماد عون ليبلغني رسالة شفوية، خلاصتها أن القائد السابق على استعداد للتجاوب مع نداء الحكومة فيعلن قبوله باتفاق الطائف وترحيبه بالانضمام إلى الحكومة، وقد وجد الصيغة التي يستطيع أن يعلن فيها ذلك للملا من غير أن يواجه أي حرج. وكان قبل ذلك كلما فاتحه أحد بضرورة إنهاء الحركة التي يقودها والاتحاق بركب الشرعية يجيب متسائلاً: «وماذا عساني أقول للناس». وهو يقصد بذلك الحرج الذي سيكون عليه في تلك الحال أن يتعرض له أمام جمهوره الذي تمكن من الاستيلاء على تفكيره وأضحى مقتنعاً بمنطقه القائل بلاشرعية مجلس النواب، ومؤمناً بصحة موقفه (أي موقف العماد) الراض لاتفاق الطائف جملة وتفصيلاً، وخصوصاً بعد التضحيات البشرية والمادية الجمة التي بذلها أولئك الذين وقفوا إلى جانبه في حروبه مع سائر القوى الموجودة في المناطق الغربية أولاً، ثم مع ميليشيات «القوات اللبنانية» داخل المنطقة الخاضعة لسيطرته.

وهكذا، جاءت الرسالة منه تنبئ بأنه وجد الصيغة المناسبة لإعلان انضمامه إلى مسيرة الوفاق من غير المجازفة بغضاضة أو حرج. أما هذه الصيغة فهي في مخاطبة القوم بأنه قرر ذلك لدواعٍ ثلاثة:

أولاً: لأن التدهور الاقتصادي والاجتماعي قد بلغ أقصاه بعد انفجار

أزمة الخليج، منعكساً في سقوط سعر صرف العملة اللبنانية، في مقابل الدولار الأميركي، إلى نصف ما كان عليه عشية اجتياح العراق للكويت. أما التصدي لهذا الوضع الخطير فيتطلب تجاوز الخلافات وتضافر الجهود، وبالتالي انضمامه للحكومة للمشاركة في المعالجة.

ثانياً: لأن خطر الصدام بين جناحي الجيش اللبناني أخذ في الاشتداد، وهو (أي العماد عون) يعتبر نفسه مسؤولاً عن وحدة المؤسسة العسكرية بعد كل الذي بذله في قيادتها، وعليه بالتالي الانضمام إلى الحكومة لتجنيب الجيش مغبة الانقسام والتقاتل.

ثالثاً: لأن اتفاق الطائف ينص صراحة على حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر من تاريخ إقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية. أما وقد أقر مجلس النواب الإصلاحات الدستورية ومن المنتظر أن تصدر بتوقيع رئيس الجمهورية القانون بعد أيام معدودة (وقد وقع بعد ثلاثة أيام)، وأما وقد جعل هو (أي العماد عون) محاربة الميليشيات قضيته وديدنه (في إشارة إلى حربه الضروس مع القوات اللبنانية)، فمن الطبيعي أن ينضم إلى الحكومة ليساهم في العمل على حل الميليشيات وجمع الأسلحة منها.

وأردف موفد العماد عون القول: إن القائد السابق للجيش يصرّ على أن يعلن موقفه هذا بعد توقيع الرئيس الهراوي قانون الإصلاحات الدستورية وليس قبله، وذلك كي لا يكون له ضلع في التصديق على اتفاق الطائف الذي دأب على معارضته وعلى الإعراب عن رفضه، فيأتي دخوله الحكومة بعد التوقيع وقد أضحى الاتفاق أمراً واقعاً.

بعد استماعي إلى هذه الرسالة الشفهية من العماد عون سألت موفده عما إذا كان العماد يرضى بدخوله الحكومة مع الدكتور سمير جعجع، الذي كان يظهر أقصى التجاوب مع مبادرة الحكومة، أم أنه يصر على الدخول منفرداً. فلم يكن الجواب واضحاً.

حملت الموفد رسالة شفوية إلى العماد عون أشجعه على المضي قدماً

في ما يزمع إعلانه . ولكنني أيضاً نوّهت إليه بأن توسيع الحكومة يجب أن يشمل جميع قادة القوى التي تلتزم اتفاق الطائف .

واللافت أنه لم تنقُص ساعات قليلة على تبليغي رسالة العماد عون من صديقي الموفد من قبله، حتى جاءني شاب من الشمال لا أعرفه، وقال إنه يحمل رسالة شفوية من العماد . فأبلغني رسالة مماثلة . فتوجهت بعد خروجه من مكنتي إلى الرئيس الهراوي لأنقل إليه ما سمعت، وقد أثر بي تطابق الرسالتين .

وانتظرنا أياماً، فلم ييدر عن العماد عون تحرك أو مبادرة، ولم نتبلّغ منه جديداً .

استمر الوضع العام في التفاقم، وقام الرئيس الهراوي بزيارة دمشق منفرداً (برغم امتعاضي من تكراره هذا الأمر)، وعاد الحديث جديداً عن ضرورة إنهاء حالة الانقسام بالقوة، واتخذ مجلس الوزراء قراراً اجماعياً بطلب الدعم من سوريا لإنجاز ذلك . لم يترك العماد عون لي أو للحكومة خياراً آخر، فيما لم يعد الوضع العام في البلاد يحتمل مزيداً من التمهّل . ناهيك بأن عدم حسم هذا الأمر كان سيؤخذ على محمل التردد أو الضعف أو الانقسام في الموقف داخل الحكومة، مما كان يمكن أن يكون دافعاً للعماد إلى المزيد من التعتت . فجاريتُ الإجماع ولم أعترض . وكان القرار ثقيلاً، ثقيلاً جداً على نفسي . ارتضيته والغمّ يطبق على صدري .

وفي ١٢/١٠/١٩٩٠، أي قبل يوم واحد من تنفيذ العملية العسكرية التي أطاحت بالحالة الانقسامية التي كان يتصدّرها العماد عون، تلقيت مكالمة هاتفية من سفير فرنسا، رينيه آلا، يطلب الاجتماع بي على عجل . فرحبت به . وبمجرد لقائي به قال: «شاهدنا التحركات العسكرية التي قام بها الجيشان اللبناني والسوري وإطبياقهما على خطوط التماس المحيطة بالمنطقة التي يسيطر عليها العماد عون . فهل يعني ذلك أن قرار الاقتحام نهائي، ولا عودة عنه؟»

فأجبته: «بالطبع كلا . ستبقى هناك دوماً فرصة للحل السياسي حتى

اللحظة الأخيرة. ويا حبذا لو يكون ذلك». فسألني عما يستطيع عمله في هذا السبيل. فقلت: ليعلن العماد عون لضباط الجيش والعناصر التابعين له أن قائدهم هو العماد إميل لحود وأن عليهم الامتثال لأوامره فوراً. ثم فليعلن ما كان هو عازماً على إعلانه قبل حين. وشرحت للسفير الفرنسي الموقف الذي كان العماد عون سيعلنه في تبرير التحاقه بركب الوفاق والحكومة. فإذا ما فعل هذا، فإنني أتعهد بدعوة مجلس الوزراء لعقد جلسة استثنائية يُعلن على أثرها قرارُ برفع الحصار فوراً عن المناطق الشرقية ويجري البحث في انضمام العماد إلى الحكومة. فخرج السفير الفرنسي من اللقاء وأدلى بتصريح لوسائل الإعلام بأن المجال يبقى متاحاً للحلول السياسية. ولكن النهار انقضى، ويا للأسف الشديد، من غير أن أتبلغ من العماد عون أو من السفير الفرنسي أي موقف.

فُشِّت العملية العسكرية صباح اليوم التالي، وبعد نصف ساعة فقط من بدايتها تلقى رئيس الجمهورية مكالمة هاتفية من السفير الفرنسي يبلغه فيها أن العماد عون يطلب وقف إطلاق النار ويريد الانتقال إلى السفارة الفرنسية. فكان ذلك، وطويت صفحة حمراء، مضرّجة بالدم، من سفر المحنة اللبنانية المشؤوم.

هكذا فوّت العماد آخر فرصة للحل السلمي ولحقن الدماء.

هكذا انتصر القرار على الهوى.

هكذا سقط رهان وولد الأمل.